

تقرير الرصد السياسي

التهديد المُحدقُ بهدم المنازل

العدد 12، كانون الاول/ديسمبر 2016

إعداد: منار مخول

تقرير شهري يصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومدى الكرمل

بغية رصد سياسات التمييز والعنصرية ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل على مستوياتها الشعبية والسياسية وتجلياتها المختلفة، وتوضيحها، ونشرها على أوسع نطاق ممكن، يأتي هذا المشروع المشترك بين مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية. يرصد هذا المشروع عبر تقاريره الشهرية تجليات العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل على مستويات عدة: التشريعات والسياسات العنصرية والتمييزية، الخطاب العنصري والعنصرية في الشارع الإسرائيلي.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

شارع النبي 51
ص. ب. 9132
حيفا 3109101
هاتف: 8552035 - 4 - (+972)
فاكس: 8525973 - 4 - (+972)
mada@mada-research.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

شارع أنيس النصولي – فردان
ص. ب.: 11.7164
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت – لبنان
هاتف 804959 - 814175 - 1 868387 (+961)
فاكس 1 814193 (+961)
ipsbeirut@palestine-studies.org

قائمة المحتويات

3	مقدمة
3	تشريعات عنصرية / تمييزية
3	1. مشروع قانون منع الأذان
4	سياسات عنصرية / تمييزية
4	1. التهجير المستمر في النقب
5	خطاب عنصري
5	1. الاضطهاد السياسي
6	2. تقليص مساحة الصيد في يافا
6	العنصرية في الشارع الإسرائيلي
6	1. منع نصب شجرة الميلاد في جامعة إسرائيلية

مقدمة

يوثق تقرير الرصد لشهر كانون الأول/ديسمبر 2016 الحملة المتواصلة والمتصاعدة التي تستهدف تهجير المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، لا سيما المواطنين البدو في النقب، كما يتوقف عند أشكال التمييز والعنصرية الأخرى التي تمارس بحق هؤلاء المواطنين. وقد ترك هذا النمط المتواصل، حسبما وثقناه في تقارير الرصد التي أصدرناها على مدى الشهور الماضية، آثاراً مباشرة على الرأي العام. فوفقاً لما ورد في [مؤشر الديمقراطية للعام 2016](#)، وهو مؤشر ينشره "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" في كل عام، لا يشعر سوى 39٪ من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل بالانتماء إلى إسرائيل بالمقارنة مع 84٪ من اليهود-الإسرائيليين. وبموجب المسح الذي شمله هذا المؤشر، يعارض 59٪ من اليهود انضمام أحزاب فلسطينية إلى الائتلاف الحاكم في إسرائيل وتعيين وزراء فلسطينيين في الحكومة الإسرائيلية. وفضلاً عن ذلك، يعتقد 52.5٪ من اليهود الإسرائيليين أنه ينبغي تجريد أولئك الذين لا يؤيدون الإعلان عن إسرائيل بصفقتها الدولة القومية للشعب اليهودي من حقهم في التصويت في الانتخابات. ومن الملفت للنظر أن معظم اليهود-الإسرائيليين (53٪) يقولون إنهم يدركون التمييز الذي يمسّ المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

تشريعات عنصرية / تمييزية

1. مشروع قانون منع الأذان

في ضوء المعارضة التي واجهت "مشروع قانون منع الأذان"، قُدِّمت [مسودة جديدة من مشروع القانون](#) إلى الكنيست. وبموجب مشروع القانون المعدل، "لا يُحظر استخدام مكبرات الصوت إلا خلال الساعات المتأخرة من الليل، وأي شخص يخالف هذا الحظر عليه أن يدفع غرامة تتراوح ما بين 5,000 إلى 10,000 شيكل (أي ما يعادل 1,300-2,600 دولار أمريكي).

سياسات عنصرية / تمييزية

1. التهجير المستمر في النقب

هدمت القوات الإسرائيلية في 22 كانون الأول/ديسمبر 2016، قرية العراقيب البدوية الفلسطينية غير المعترف بها¹ في النقب للمرة السابعة بعد المائة منذ شهر تموز/يوليو 2010. وكانت القوات الإسرائيلية قد هدمت، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2016، منزلاً في قرية عتير، ومنزلاً آخر في قرية سعوة، وسدة ترابية تستخدم لتجميع المياه في قرية مولدة وسدة أخرى في قرية الأطرش. وعلاوةً على ذلك، هدمت القوات الإسرائيلية في 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 منزلاً في بلدة رهط، ومنزلاً في قرية لقياً ومنزلاً ثالثاً في قرية قطامات. كما أقدمت القوات الإسرائيلية على تجريف أرض زراعية تقع بين قريتي عرعة وكسيفة. وهدمت القوات الإسرائيلية منزلاً في قرية بير هداج في 22 كانون الأول/ديسمبر 2016 ومنزلاً آخر في قرية قصر السر في 27 كانون الأول/ديسمبر 2016.

وإلى جانب التهجير المستمر الذي يستهدف البدو الفلسطينيين في النقب، تلقى 47 مواطناً فلسطينياً في الجليل أوامر تقضي بهدم منازلهم. فعلى سبيل المثال، وُجّهت أوامر الهدم إلى المواطنين الفلسطينيين الذي يقطنون في قريتي قلنسوة ويركا (إذ وُجّه إنذار نهائي إلى كل واحد من أصحاب هذه المنازل يقضي بأن يقوم بهدم منزله بيده بحلول يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 2017). ويأتي هذا التصعيد في هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في سياق الجدل الدائر في إسرائيل حول تفكيك مستوطنة "عمونا" (وهي بؤرة استيطانية غير قانونية). وحسبما جاء في مقال نشرته جريدة "هآرتس" مؤخراً:

في مسعى لاستعطاف التيار اليميني واسترضاء أنصاره في خضم التوقعات السائدة بإخلاء بؤرة "عمونا"¹ الاستيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، قرر رئيس الوزراء نتنياهو أن يمضي قدماً خلال الأيام

¹ على الرغم من أن معظم القرى غير المعترف بها، التي تتعرض للإهمال على نحو يبعث الصدمة في النفس، كانت قائمة قبل قيام إسرائيل في العام 1948، فقد أمست غير قانونية مع سن القانون الوطني بشأن التنظيم والبناء في العام 1965. ولا تتمتع هذه القرى غير المعترف بها بأي وضع رسمي. وهي تؤوي ما يتراوح ما بين 75,000 إلى 90,000 مواطن بدوي فلسطيني من مواطني إسرائيل في صحراء النقب في جنوب البلاد، ولا يتلقى هؤلاء سوى النزر اليسير، إن حصلوا عليه أصلاً، من الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة، كالكهرباء، والمياه، وخطوط الهاتف ومرافق التعليم والرعاية الصحية، ولا يحظون بمجالس محلية ولا يتبعون هيئات حكم محلي أخرى. كما إن هذه القرى مستبعدة من الخرائط الحكومية وإجراءات التنظيم التي تعتمدها الدولة. انظر "تقرير حول عدم المساواة: الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل"، شباط/فبراير 2011، على الموقع الإلكتروني:

<https://goo.gl/26Tj3x>

القليلة المقبلة في هدم المنازل التي يملكها المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل والتي شيدها على نحو يخالف القانون، إلى جانب منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية.

خطاب عنصريّ

1. الاضطهاد السياسي

اعتُقل عضو الكنيست عن القائمة المشتركة باسل غطاس في [22 كانون الأول/ديسمبر 2016](#) على خلفية اتهامه بتهريب هواتف خلوية للأسرى الفلسطينيين في سجن "كتسيوت". [وحسيما ورد في تقرير نُشر في جريدة "هآرتس"](#): فتش موظفو السجن عدداً من الأسرى الذين التقوا بغطاس، بعد أن اختتم زيارته للسجن، وعثروا على 12 هاتفاً خلويّاً في حوزتهم. واستُدعي عناصر الشرطة بينما كان غطاس يغادر السجن. وقد تجاهل غطاس تعليمات الشرطة وغادر المنطقة.

[ومن المحتمل أن يواجه غطاس تهماً:](#)

بالتورط في مؤامرة لارتكاب جريمة، والاحتيال وخيانة الثقة، وتزويد منظمة إرهابية بالموارد، وتوريد مواد محظورة لغايات إرهابية، ونقل أجهزة اتصالات لأغراض إلحاق الضرر بالحياة الإنسانية والإضرار بأمن الدولة أو مساعدة منظمة إرهابية.

وفي تعليقه على هذه الاتهامات، كتب وزير الدفاع [أفيغدور ليبرمان](#) على صفحته على موقع "فيسبوك": "ليس هذا سوى دليل آخر على أن القائمة المشتركة هي في الواقع قائمة مشتركة من الجواسيس والخونة... وسوف نواصل إجراء اتنا لا لنحرمهم من الانتساب إلى البرلمان الإسرائيلي فحسب، بل لنحول دون بقائهم مواطنين في إسرائيل."

وقد [تنازل عضو الكنيست غطاس عن حصانته البرلمانية](#) في 22 كانون الثاني/ديسمبر 2016، كما احتجزته الشرطة بعد

ذلك [لفترة متفاوتة بلغت خمسة أيام في مجموعها](#). وقال غطاس إن زيارته إلى السجناء كانت إنسانية وتندرج ضمن

[سياق دوره البرلماني. وأردف غطاس القول:](#)

من الواضح أن الشرطة عازمة على مواصلة الاضطهاد السياسي الذي يستهدف أعضاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي وزعماءه، ويشهد هذا السلوك بمجمله على سياسة الانتقام السياسي التي لا تخيفنا ولن تخيفنا في المستقبل... إن الزيارات التي يجريها أعضاء الكنيست العرب للسجناء تتم بالتنسيق مع

مصلحة السجون وبموافقة وزارة الأمن العام. ليس لدي ما أخفيه، وسوف أوصل تمثيل المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من خلال النشاط السياسي المشروع.

2. تقليص مساحة الصيد في يافا

وفقاً لتقرير نشره موقع "عرب 48" الإخباري، أصدرت بلدية تل أبيب أوامر لستة صيادين فلسطينيين بإخلاء قواربهم من ميناء يافا بهدف منعهم من الصيد. وحسبما ورد على لسان محمد زينب، رئيس لجنة الصيادين في الميناء، تسعى البلدية إلى إجبار الصيادين على التوقيع على عقد ينتهك حقوقهم، وأضاف "إن ما يحدث هو استهداف للطابع العربي الفلسطيني لمدينة يافا، يريدون تهجيرنا من كل بقعة في هذه المدينة."

العنصرية في الشارع الإسرائيلي

1. منع نصب شجرة الميلاد في جامعة إسرائيلية

منع إيلاد دوكاو، حاخام معهد إسرائيل للتقنية "التخنيون"، الطلبة اليهود من دخول مبنى اتحاد الطلبة بسبب شجرة عيد الميلاد التي نُصبت فيه، مبرراً موقفه هذا بالقول:

تعد شجرة عيد الميلاد بمثابة رمز ديني - وهذا ليس رمزاً مسيحياً بل هو أدهى من ذلك - إنه رمز وثني ... وتنص الشريعة اليهودية (الهالاخاه) بوضوح على أنه ينبغي الالتفاف وعدم المرور - كلما كان ذلك ممكناً - من أي مكان يوجد فيه أي شكل من أشكال الوثنية. ولهذا السبب، لا يجوز لأحد أن يدخل مبنى اتحاد الطلبة إن لم يكن له حاجة لدخوله.

وبعث عضو الكنيست يوسف جبارين (القائمة المشتركة)، في سياق رده على هذا الموقف، رسالة إلى رئيس المعهد، البروفسور بيريتز لافي، قال فيها إن الكلمات التي تفوه بها الحاخام المذكور تشكل تحريضاً يستوجب فصله من المعهد:

لسنا بحاجة إلى أن نستطرد في التأكيد على جسامة هذه التصريحات، والإساءة الخطيرة التي توجهها للطلبة العرب [الفلسطينيين] في معهد التخنيون ولعموم المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. إن هذه التصريحات تنطوي على تحريض واضح على العنصرية، وهي تخالف القانون وتشكل مخالفة جنائية خطيرة.